

**CHILD LABOR AND ITS REPERCUSSIONS ON ALGERIAN SOCIETY
- AN ANALYTICAL AND EVALUATION STUDY -**

Samia MOUSSAOUI¹

Dr., National School of Management, Algeria


Abstract

The phenomenon of child labor is one of the emerging phenomena that began its way to our Arab society to become a problem added to our intractable problems that need a decisive and rapid solution. Especially in the age group from 6 to 12 years.

This research paper comes to highlight the most important sociodemographic and economic characteristics of child labor based on the database of the Sixth Cluster Survey 2019. The results of the study showed that the percentage of child labor is six times what was stated by official sources, and males are more likely to work in childhood compared to females, and the average age of workers is estimated to be approximately The north-central region is the most targeted area for child labor, and 22% of working children have functional difficulties.

Key words: Work, Childhood, Child Labor.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.24.7>

¹  samia.moussaoui04@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-9771-6034>

عمالة الأطفال وانعكاساتها على المجتمع الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية -

موساوي سامية

د، المدرسة العليا للمناجمت، الجزائر

الملخص

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر المستحدثة التي بدأت طريقها إلى مجتمعا العربي لتصبح مشكلة تضاف إلى مشاكلنا المستعصية التي تحتاج إلى حل حاسم وسريع، فالمشكلة تتفاقم يوما بعد يوم بلا ضابط ولا رابط، وتدل على ذلك الإحصاءات الرسمية للعمالة والتي توضح ارتفاع نسبة اعداد الأطفال العاملين ولا سيما في المرحلة العمرية من 6 إلى 12 سنة .

تأتي هذه الورقة البحثية لإبراز أهم الخصائص السوسيوديمغرافية والاقتصادية لعمالة الأطفال بالاعتماد على قاعدة بيانات المسح العنقودي السادس 2019 بينت نتائج الدراسة أن نسبة عمالة الأطفال هي ستة أضعاف ما صرحت به المصادر الرسمية ويعتبر الذكور أكثر إقبالا على العمل في سن الطفولة مقارنة بالإناث ويقدر متوسط عمر المشتغلين تقريبا 14 سنة تعتبر المنطقة الشمالية الوسطى أكثر المناطق استهدفا لعمالة الأطفال، وان 22% من الأطفال المشتغلين لديهم صعوبات وظيفية.

الكلمات المفتاحية: العمل، الطفولة، عمالة الأطفال.

المقدمة:

تشير آخر إحصائيات اليونيسيف 2020 إلى وجود أكثر من 160 مليون طفل يعملون عبر العالم من بينهم 73 مليون في الأعمال الشاقة والخطيرة وهو بالتالي ما يزيد عن 8,4 مليون مقارنة عما كان عليه في أربع سنوات من قبل اليونيسيف، 2021.

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن 215 مليون طفل دون سن 18 يعملون. وان كثير منهم يعملون بدوام كامل عبر العالم .

والجزائر مثلها مثل بقية دول العالم، رغم أن المصادر الرسمية تشير إلى تواجد ما يقارب نصف مليون طفل دون 16 سنة يشتغلون (0,5% فقط)، إلا أن مصادر غير رسمية كجمعيات حماية الطفولة وبعض الدراسات العلمية تصرح بنسب أكبر بكثير، حيث يرتفع هذا العدد ليصل إلى مليون و300 ألف وفق دراسة صدرت عن الهيئة الجزائرية لترقية الصحة وتطوير البحث، وإلى المليونين بتقدير جمعيات الدفاع عن الطفولة فهي تشهد انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة.

رغم أن في هذه السن يتوجب أن يكون الطفل في صفوف المدارس بمختلف أطوارها الابتدائية والمتوسطة حسب ما بنص عليه القانون الجزائري. فمهما كان حجم الاختلاف الموجود بين الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية فظاهرة عمالة الأطفال موجودة ومعترف بها وهي مخالفة لما بنص عليه القانون والتشريع الجزائري.

إن أكثر من 80% من الأطفال في سن الدراسة يتواجدون بأقسام المدارس ومراكز التكوين المهني المختلفة، إلا أن آخر الدراسات أثبتت انخفاض كثلة المتعلمين نتيجة اتجاه البعض منهم إلى سوق الشغل المبكر، وهذا راجع إلى اتساع رقعة الفقر في الجزائر وارتفاع الفجوة الاجتماعية نتيجة لتدني الأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة. لظاهرة عمالة الأطفال انعكاسات نفسية وجسدية على الطفل أولاً بسبب عدم استعداده الجسدي لممارسة أي نشاط، وكذلك بسبب حرمانه من أبسط حقوقه الطبيعية كاللعب والترفيه والدراسة وثانياً على المجتمع. ولخطورة الظاهرة على الطفل والمجتمع ولأول مرة في الجزائر تخطى الاهتمام بهذه الفئة أسوار القانون ليشمل 13 وزارة من بينها وزارتي العدل والداخلية. وبذلك أسست لجنة تشمل مختلف الوزارات بهدف مكافحة هذه الظاهرة إلا أن النتائج لم تكن مرضية وبعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة، حيث يعتبر البعض أن الفقر أولى من المدرسة، كما يجب الإشارة إلى أن القطاع الخاص هو المستغل الأول والوحيد لعمالة الأطفال، بما أن القطاع العام يلتزم بالقانون وبالتالي لا يسمح له بتشغيل الأطفال الأقل من سن الرشد.

يعتبر التعليم في الجزائر مجاني وإجباري ولكن الظروف التي تجعل منه فعلاً إجبارياً غير متوفرة، فالسنوات الأخيرة شهدت ارتفاعاً لنسب الفقر عبر كل القطر الوطني، مما يدفع بأعداد كبيرة من الأطفال إلى مغادرة المدرسة مبكراً أو عدم الالتحاق بها أصلاً، أو استغلال الوقت ما بعد المدرسة للبحث عن العمل إن هذا العمل وإن لم يكن لتلبية حاجات عائلاتهم يكون لتوفير المصروف الشخصي ويكون بذلك في غنى عن طلب المصروف من العائلة.

يتصف عمل الطفل باللاشريعة التي لا تضمن حمايته، فهو بالتالي ينتهك حقوق الطفل المعترف بها دولياً ومخالفته لنصوص الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية الحامية والمنظمة لهذه الحقوق. وعليه فقد جاءت مساهمتنا من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

* ما هي العوامل المؤدية إلى اشتغال الطفل؟

* وهل اشتغال الطفل يؤدي فعلاً إلى تحسين الظروف المعيشية للأسرة؟

* وهل الرسوب المدرسي يزيد من نسبة الأطفال المشتغلين في المجتمع؟

* هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة وخروج الطفل للعمل؟

أهداف البحث:

- 1/ التعرف على المستوى اسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة النظر التربوية والنفسية والاجتماعية
- 2/ تحسين الرأي العام والأولياء بخطورة هذه الظاهرة، وما يترتب عليها من آثار ضارة تعود على الطفل العامل والمجتمع بصفة عامة.
- 3/ الوصول إلى النتائج والاقتراحات التي تساعد على الحد من نمو هذه الظاهرة واتساعها.

المنهجية المعتمدة:

وقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل بيانات المسح العنقودي السادس المتعدد المؤشرات، الذي اجري في سنة 2019 من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بمساهمة الديوان الوطني للإحصائيات وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. تهدف المسوح العنقودية على المستوى الدولي إلى تحديث الأهداف الإنمائية للألفية من بينها أهداف تخص صحة ونمو الطفل، أما على المستوى الوطني فهي تهدف أولاً إلى تحديث قاعدة بيانات مؤشرات التنمية على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالأطفال والنساء وتقييم النقص حسب المجال الجغرافي وتحديد مجالات الأولوية الجديدة وتزويد برامج التنمية القطاعية بقائمة من المؤشرات الموثوق منها وأخيراً رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منها ما هو متعلق بالطفل. استهدف المسح السادس فئة النساء في سن الإنجاب والأطفال الأقل من 18 سنة. من سحب عينة طبقية على مرحلتين في كل مجال إقليمي من الأقاليم السبعة المعتمدة في هذا المسح. وبالتالي قدر عدد الأطفال الذين يتراوح عمرهم ما بين 5 و17 سنة 35950 طفلاً، ولكن خص المسح فقط 17019 طفل من هذه الفئة، بما أنه تم استجواب فقط طفل واحد من كل أسرة ومن بين هذه العينة تبين أن 2110 طفل يشتغلون، وهو ما يعادل 6,08%، تعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة بما صرحت به المصادر الرسمية الوطنية، وتمثل بالتالي العينة التي تم اعتماد بياناتها في هذه الدراسة. واستخدم برنامج SPSS الطبعة 23 للتحليل الإحصائي للبيانات. كما يجب الإشارة إلى أنه في هذا المسح ولأول مرة في الجزائر تم استخدام أداة الكترونية برنامج CAPI عوض الاستمارة الورقية لجمع المعطيات.

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط والمتمثلة في:

1-تحديد المفاهيم

2-العوامل المسببة لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر

3-حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر

4-ارقام عن عمالة الأطفال في الجزائر

5-مناقشة نتائج

6-التوصيات

1-تحديد المفاهيم:

1-1-مفهوم العمل:

يعرف كيلوش CULLOCH العمل على أنه كل نشاط يهدف إلى الوصول إلى نتائج مرجوة، سواء كان من طرف الإنسان أو الحيوان أو الآلة. معنى ذلك أن العمل هو القوة التي تطبق على المادة لتعطي منتجا ما سواء كانت هذه القوة إنسانية أو حيوانية أو تقوم بها الآلة (سامية شرفة، 2002-2003، ص 95).

ويعرفه بوردون في كتابه "خلق" نظام الإنسان بأنه الفعل الذاتي الذي يتناول به الإنسان المادة والعمل، وهو ما يميز الإنسان على الحيوان في نظر الاقتصاديين (ريما الشويكي شادي جابر، 2003، ص 4).

ويعرفه جورج فريدمان بأنه مجموعة من النشاطات ذات هدف إجرائي، يقوم بها الإنسان بواسطة عقله، يديه، الأدوات والآلات وينفذها على المادة، وهذه النشاطات تساهم في تطويره (مراد بلخير، 2006، ص14).
ومنه يمكننا تعرف العمل بأنه الجهد الذي يقوم به الفرد لإنجاز شيء معين وذلك بغرض تلبية حاجاته ومطالبه للحفاظ على حياته، وبفضل هذا العمل يتم إنتاج سلع وخدمات تكون مقابل أجر تظهر فيه قيمة تجارية متبادلة أو بدون أجر ويتم ذلك داخل النطاق الأسري.

2-1- مفهوم الطفولة:

الطفل هو مصطلح يطلق عادة على الإنسان منذ ولادته وحتى ما قبل مرحلة البلوغ. وحسب تعريف الأمم المتحدة فإن الطفل هو كل فرد لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر. وهناك من يعرف الطفل بأنه كل فرد لا يزيد عمره عن 18 سنة ويسمى بالحدث بحدائة سنه وصغرها، فهو غير مسؤول عن نفسه، وإنما يقع تحت كفالة والديه أو أحدهم أو فرد آخر في حالات استثنائية (مراد بلخير، 2006، ص14).

عرفت اتفاقية الطفل المؤرخة في 20/141/1989 الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. كما نص الميثاق الإفريقي في المادة الثانية من الجزء الأول منه أن الطفل هو كل إنسان يقل عمره عن 18 سنة (بلقاسم سويقات، 2011، ص8).

3-1- مفهوم عمالة الأطفال:

ليس هناك تعريفا موحدا متفق عليه يمكن إتباعه في كل الدول لمصطلح عمالة الأطفال، إلا أنه يمكن تعريف عمل الأطفال بأنه كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العقلية ويتعارض مع تعليمه الأساسي، كما نصت عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 سنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن العمل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 لسنة 1999 بشأن خطر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. كما جاء في الاتفاقية رقم 103 أن عمل الأطفال هو ذلك العمل أو الشغل مهما كانت شروطه وطبيعته والذي يعود بالضرر المعتبر على الأحداث من النواحي العقلية والصحية والأمنية وفي القانون الجزائري ينص قانون رقم 11-08 الصادر في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل الذي نص خاصة على (Ministère de solidarité nationale) :et de la famille, 1999, p14

- عمر القبول في العمل يجب أن يكون فوق 16 سنة؛

- الأعمال الخطيرة وغير الصحية أو الضارة بالصحة هي ممنوعة على القصر؛

- عمل الليل هو ممنوع على من هم أقل من 19 سنة.

والتعريف المعمول به في المسح العنقودي المتعدد المؤشرات المنجز في الجزائر سنة 2012/2013 هو كل نشاط اقتصادي أو نشاط منزلي يؤديه الطفل الذي يتراوح عمره بين 5 و 14 سنة خلال الأسبوع السابق للمسح

2- العوامل المسببة لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر:

إن ظاهرة عمالة الأطفال من أخطر الظواهر التي تهدد الملايين من أطفال العالم، فهي تمس كل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لكن بأشكال ودرجات متباينة حتى داخل المجتمع الواحد، فعمالة الأطفال مرتبطة بعوامل متداخلة ومتشابكة ويصعب فصل الأسباب المؤدية لعمل الأطفال عن بعضها. تعدد وجهات النظر والآراء المفسرة للأسباب الكامنة وراء اتساع نطاق الظاهرة، إلا أن هناك عدد من المسببات التي استقر الجميع على أنها قد تكون أولى الأسباب التي تدفع الطفل للنزول المبكر إلى العمل. حيث أشارت معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة عمالة الأطفال أن أسبابها متنوعة ومتداخلة، ويمكن إرجاع عمالة الأطفال للعوامل التالية مجتمعة ومتفاعلة فيما بينها:

2-1-العوامل الإقتصادية: من المعروف عالميا والمتفق عليه أن السبب الرئيسي لعمالة الأطفال، خاصة في

الدول المتخلفة ومنها الجزائر يرجع إلى الفقر.

فالفقر يعتبر من أهم المشاكل التي يعيشها غالبية سكان المعمورة، وأصبحت مصدر تهديد كبير، وله أبعاد متعددة. وقد يقصد به عدم كفاية الدخل، أو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للحياة، أو عدم القدرة على العيش حسب القوانين والضوابط المادية الموجودة في مجتمع ما ولكن الملاحظ هو الميل دوماً إلى تفسير الفقر على أساس الدخل وهو مفهوم موجود وراسخ في الأذهان بقوة. ويعرف " Manier " الفقر بأنه البحث الدائم والمتواصل عن العوامل الأساسية الدنيا للبقاء وضمان الحياة، فالفقير هو ذلك الفرد الذي يسخر كل طاقاته وجهده من أجل إطعام نفسه وعائلته، ويصرف كل ما يتحصل عليه أو جزؤه الأكبر من أجل الحد الأدنى التغذوية.

وحسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم 2000/2001 فإن العالم يعاني من تواجد للفقر والخاص بمكافحة الفقر العميق وسط الثراء والوفرة. وأظهرت النتائج أن 67,70% من الأطفال العاملين يعود إلى أسباب اقتصادية ودافع الحاجة المادية. (فتيحة زماموش، 2009، ص14)

فالفقراء يشكلون أكبر نسبة من السكان واحد يومياً، وحوالي 4.3 مليار لا يتعدى دخلهم اليومي دولارين في اليوم وتبلغ نسبة سوء التغذية أقل من 5% من جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية بينما 50% في البلدان الفقيرة. فالعيش في أسرة فقيرة تبحث بشكل يومي عن قوتها تدفع بكل فرد من أفراد الأسرة الواحدة للمشاركة في نفقات الأسرة باختلاف أعمارهم وجنسهم. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية" فإن 40% من السكان في الجزائر يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأكثر من 80% من الأجراء تقل أجرتهم عن 10.000 دج شهرياً، كما أن الجزائر تضم 14 مليون مواطن يعيشون في حالة فقر بمتوسط دولار واحد للشخص في اليوم الواحد. وبالتالي فإن الشؤون المالية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار الأسري، ويعتبر توفير الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، وفي الواقع فإن كثير من حالات الفشل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، للأسرة يرتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة أو سوء التصرف في الدخل نتيجة عدم الموازنة بين الدخل وعدد الأولاد، أو انعدام التخطيط الإقتصادي لميزانية الأسرة. مما يجعل بعض الأسر ترى أن عمل الطفل يمثل حلاً ولو بسيطاً لتلك الأوضاع الإقتصادية العسرة. (جمال عميروش، 2009، ص12)

2-3- العوامل الإجتماعية والأسرية:

إن الحياة الإجتماعية للأفراد تتجلى في العلاقات التي تحكمهم فيما بينهم، فالطفل يعيش داخل نظم إجتماعية تحكمها شبكة من العلاقات الإجتماعية، إبتداء من الأسرة إلى الشارع وإلى المدرسة، فالعوامل الإجتماعية للوسط الذي يعيش فيه الطفل تتحكم فيه وترسم صورة حياته الراهنة والمستقبلية. حيث تلعب الأسرة في مجال التنشئة الإجتماعية وفي تشكيل اتجاهات الطفل وعلاقته بالمجتمع الخارجي، ويمثل الكبار في الأسرة القدوة للطفل وذلك من خلال أساليب التعامل والتفكير. فالطفل كائن إجتماعي ينتمي إلى مجموعة من الجماعات، وأولى وأهم هذه الجماعات الأسرة التي تمنحه المكانة الإجتماعية التي ينتمي إليها، وتشكل أول وسط للتبادل والتفاعل بينه وبين العالم الخارجي، فتواجه الطفل داخل الأسرة يتأثر بجميع العوامل الإجتماعية التي تحكم كيانها .

وتترك نوعية العلاقة بين الوالدين أثر كبير في النمو الإنفعالي والإجتماعي للطفل، فإذا كان البيت الذي يعيش فيه تسوده علاقات التسامح والمحبة والتفاهم، فإن ذلك ينعكس على جميع الأفراد بالأمن والراحة . أما البيت الذي يكثر فيه الشجار والعراك وعدم التفاهم والإنسجام، أو غياب أحد الوالدين نتيجة الطلاق أو الوفاة أو الهجرة له دور مهم في حياة الطفل، من حيث التأثير السلبي على إشباع حاجاته الأمر الذي لا يدع الطفل يتمسك بهذه الأسرة، مادام لا يجد فيها الأمن والإطمئنان والراحة ولذلك يفر بعيدا عنها إلى أي مجال خارجي، تعويضا عما افتقده من هدوء داخل أسرته. وكثيرا ما تتخذ الأسرة قرارات قد تعتبرها ملائمة للظروف المحيطة بها، ومن هذه القرارات القرار الخاص بعمل الأطفال للمشاركة في النفقات الأسرية.

2-4- العوامل الثقافية والتعليمية:

لقد أصبح من الأمور المسلم بها في العصر الحالي، اعتبار التعليم إحدى الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها في إحداث التطورات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تسود عالمنا المعاصر، وذلك باعتباره أقوى أساسيات بناء الفرد، فالمستوى الثقافي والتعليمي للأولياء هو أحد العوامل التي لها تأثير مباشر على حياة الطفل الدراسية، فتوفير مناخ ثقافي وتعليمي خصب في الأسرة والمحيط الذي يحتمك به الطفل يشجعه أكثر على النجاح ومواصلة الدراسة، ويتيح الفرصة للإهتمام بقضايا الطفل، وتهيئة الجو الفكري الذي يساعده على تفكيره، وهذا ما يفتح مستوى اقتصادي ومعرفي لائق بالأسرة وذلك عكس الطفل الذي ينشأ في أسرة محدودة العلم، إلى جانب تأخر المحيط الذي ينشأ فيه ثقافيا وتربويا وتعليميا، لأن الأسرة ذات المستوى الثقافي والتعليمي المنخفض لا تدرك حقوق أطفالها، وقد تجهل طرق توجيههم نحو التعلم لأنها تفتقد إلى الوعي الكافي بأهمية التعليم وتوفيره لأبنائها فينحصر شغلها الشاغل في السعي وبكل الطرق لتحسين أوضاعها المعيشية والإستعانة بأطفالها، لهذا الغرض كمصدر رزق للأسرة من خلال عملهم. (جمال عميروش، 2009، ص20)

3- حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر:

وأوضح تحقيق ميداني حول عمالة الأطفال بالجزائر، أنجزه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير "البحث" فورام " شمل 08 ولايات من الوسط الجزائري هي (العاصمة، البلدية، تيبازة، بومرداس، عين الدفلى، تيزي وزو، بجاية، البويرة) عن وجود 2979 طفل عامل تتراوح أعمارهم 17 سنة يعملون في

مجالات بيع السجائر والرعي وأخطرها المتاجرة بالمخدرات، وبينت معطيات التحقيق أن 6% من هؤلاء الأطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات، في حين تراوحت أعمار 63% منهم و 16 سنة، وأن 77% من الأطفال الذين شملهم التحقيق هم من الذكور فيما تمثل نسبة الفتيات العاملات 23%. (جمال عميروش، 2009، ص23)

ومن خلال تقرير لوزارة العمل والضمان الإجتماعي الجزائري بالتعاون مع المكتب العالمي للعمل سنة 2005 كشف عن نتائج دراسة أجريت على عينة أطفال عاملين قوامها 2146 في 12 ولاية، أظهرت أن 44% من الأطفال يعملون كبائعين، وأن 39% من الإناث يعملن في الصناعة الحرفية. علما أن الجزائر العاصمة احتضنت أكبر عدد من هؤلاء الأطفال العاملين، حيث يقدر عددهم ب عامل، كما بين التحقيق الميداني أن 28% منهم يمارسون نشاطهم بعيدا عن مقر سكناتهم.

3-1-1- العمالة التي يمارسها الطفل في الجزائر:

يمكن تصنيف أنواع العمالة التي يقوم بها الأطفال إلى نوعين وهي كما يلي:

3-1-1-1- عمالة حضرية:

هي العمالة التي ترتبط بطبيعة المدينة، وأغلب هذه الأعمال التي يقوم بها الأطفال تنطوي على مشقة تفوق احتمالهم، وقد أوضح تحقيق ميداني حول عمالة الأطفال بالجزائر أنجزه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث فورام أنه " ثبت ممارسة أكثر من 60 حرفة من طرف هؤلاء الأطفال، مع تفاوت في نوعية الحرف الممارسة من جهة لأخرى حسب مميزات كل منطقة.

حيث سجل توجه عدد كبير من الأطفال ومن مختلف أنحاء الوطن إلى بيع السجائر وذلك ب 369 طفل. (فاطمة رحماني، 2009، ص29)

* في الجزائر العاصمة: يلاحظ الأطفال ما دون سن 16 سنة على حواف الطرقات السريعة والفرعية، عبر المناطق يبيعون الخبز والورود، وفي العاصمة تتحول محطة تافورة إلى مطعم في الهواء الطلق، حيث يتزاحم الأطفال لبيع الخبز المنزلي والبيض المسلوق ومشروبات غازية والشاي والمياه المعدنية.

فهناك عدد كبير من الأسر الجزائرية ذات الحالة الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تدفع بأبنائها الصغار إلى العمل والكد، خاصة في فصل الصيف أي بعد إنتهاء الدراسة، فيوجد الآلاف من الأطفال في محطة تافورة يجوبون الشوارع لبيع المياه المعدنية للمسافرين ومنهم من يبيع النظارات الشمسية ومنهم من يبيع المحاجب على الشواطئ ومنهم من يعمل لدى باعة الخضر والفواكه، أو التجول الشاحنات التي تجوب الأحياء التي تتوفر على محلات لبيع الخضر والفواكه أو على أسواق شعبية.

* في ولاية تيزي وزو: لقد أكدت جمعيات نشطة في مجال حقوق الإنسان بولاية تيزي وزو، أن ظاهرة عمالة

الأطفال في تزايد مستمر حيث يتم استغلال الأطفال القصر في مختلف الأعمال الشاقة، فيلاحظ في المحطة البرية بتيزي وزو لنقل المسافرين أطفال في عمر الزهور يتيهون في الحافلات ليس سوى لبيع قارورات الماء البارد وبعض الثلجات، والعرق يتصبب على أجسامهم تحت حرارة شديدة غير مبالين بأشعة الشمس التي أتت على أجسامهم النحيفة في حين فضل آخرون رغما عنهم امتهان مهنة قابض على مستوى عربات نقل المسافرين (فاطمة رحماني، 2009، ص40).

***في ولاية تيبازة: (القليعة، شرشال، حجوط)** تشاهد أطفال في الرابعة والسادسة من عمرهم يتجمعون عبر الطرقات لبيع الخبز (الرغيف) والخضر والأعشاب البرية، كالسلق والخبيز والقرنينية، وعبر أزقة (القليعة وشرشال وحجوط) يتدافعون مع التجار الكبار لبيع أي شيء قبل الدخول للمنزل، وفي (سيدي راشد) هناك من الصغار يعملون في ورشات البناء، يفرغون حمولات شاحنات مواد البناء " . وعشرات الأطفال لا يدرسون رفقة بالغين يجرون وراء شاحنات القمامة، ويبحثون وسط الروائح القاتلة، فهم يجمعون كل شيء ليأتي رب العمل ويقدم لهم مقابل ذلك دراهم معدودات، وبمدينة القليعة تدخلت مصالح الشرطة لمنع التجار الفوضويين بشوارع كركوبة ليحتل المكان مئات الصغار المتخصصين في بيع الخبز المنزلي" المطلاع "دون أن يمنهم أحد. (جميلة بن شهرة، 2009، ص29)

***في مدينة بومرداس:** ومن خلال دراسة أجراها الطبيب بوعلام أوزريات "سنة 2004 نشاط عن بيع التبغ بمدينة بومرداس حيث استطاع أن يرصد 994 طفل يعمل كبائع للتبغ تتراوح أعمارهم من 06 إلى 17 سنة، واكبر نسبة في الفئة العمرية المحصورة بين 09 إلى 13 سنة والتي قدرت ب 56% . (جميلة بن شهرة، 2009، ص93)

***في ولاية تيارت: "السلام" تسلط الضوء في التحقيق التالي على تنامي ظاهرة عمالة الأطفال،** حيث أصبحت مشاهد البراعم تبرز في كل وقت، مشاهد مثيرة للشفقة يعايشها الكثيرون بحرقه في مختلف أحياء وأسواق مدينة تيارت.

خبز يابس.. خبز يابس " عبارة تتكرر صبيحة كل يوم في حدود السابعة، حتى صارت اشبه بمنبه هذا ما اكده لنا سكان 700 سكن بتيارت، هو صوت الفه سكان هذا الحي على نبرات اصوت اكياس الخبز اليابس " من شرفات ونوافذ العمارات، اثناء هذا الوقت يستعد أطفال لمغادرة المنزل والالتحاق بالمدرسة وهو حل اهتدى له الأطفال لكسب المال فضلا عن التسول في الارصفة وابواب المساجد لمساعدة اسرهم. فبعد جمع كمية من "الخبز اليابس سكان الاحياء يبيعونه لأصحاب المواشي بمبلغ من دج للكيس البلاستيكي بحيث يستعمل هذا الاخير لتغذية الاغنام والابقار.

***في ولاية وهران:** وبمنطقة آرزبو تم استغلال الأطفال حيث تحول العديد منهم إلى سجل تجاري بممارسة التسول، الذي أضحي مصدر رزق لكثير من الأسر اللاتي اتخذت من الشارع مجمعا للمال، حيث تحولت

منطقة آرزبو إلى ملجأ الأسر المهاجرة من ولايات مجاورة لوهران بحثا عن الرزق وذلك باستخدام صغارهم . وما يدعوا إلى القلق والحيرة هو أن من بين هؤلاء البراعم من لا تتعدى أعمارهم السنة أو بضعة شهور، وقد اتخذت هذه الأسر الرصيف ملجأ لها وذلك باستخدام صغارها للتسول وكذا للنوم فيه ليلا. (فاطمة رحمانى، 2009، ص94)

***في مدينة سيدي بلعباس:** وعبر شوارع هذه المدينة هناك عدد كبير من الأطفال العاملين " أعمارهم بين 15 و 16 سنة، يرتدون ملابس رثة تملئها الأوساخ فمنهم من تجدهم بمدخل الأسواق الشعبية منهمكا في بيع الأكياس البلاستيكية، يتمركزون في محطة حافلات النقل حيث يبيعون اللبان، وتعج أسواق الخضر والفواكه المنتشرة عبر الأحياء الشعبية بصغار دون 10 سنوات يبيعون خبز المنزل" المطلاع " .

***في مدينة تيسمسيلت:** يواجه الأطفال العاملون ظروفًا صعبة فهم ضائعون بين بيع الجرائد وجمع النفايات البلاستيكية والحديد " لإعادة بيعها بأثمان بخسة بعد عناء يوم كامل، عبر الأحياء للبحث عن الرزق في القمامات وفضلات المنازل فتحوّلت عند الغالبية العظمى إلى مصدر رزق ومعاونة من أجل السعي وراء توفير ثمن الأدوات المدرسة واللباس ومتطلباتهم اليومية. (فاطمة رحمانى، 2009، ص98)

***في مدينة قسنطينة:** قدمت المفتشية الولائية للعمل بمدينة قسنطينة بعض الإحصائيات المتعلقة بظاهرة عمالة الأطفال، حيث أشارت إلى قيامها سنة 2008 بمراقبة 4850 هيئة مستخدمة بالولاية، تشغل 68 طفلا تقل أعمارهم عن 16 سنة.

وأشار ممثل مدير النشاط الاجتماعي، إلى أن مصلحة المراقبة والتربية في سنة 2008، قامت بخرجة ميدانية إلى مختلف أسواق مدينة قسنطينة " لإحصاء الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، ولاحظت بأن هناك أطفال مستغلين بطريقة سيئة، حيث تم تسجيل 43 طفلا من بينهم 6 إناث يعملون كباعة متجولين، و 29 متدرسا تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 سنة، و 15 طفلا يعملون في شحن الشاحنات تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة، و 7 أطفال يعملون في جمع النفايات (فاطمة رحماني، 2009، ص50).

***في مدينة قالمة:** تزايد حدة الإستغلال الذي يتعرض له الأطفال وعلى مدار السنة وما عزز ذلك التسرب المدرسي، وتوجه أعداد هائلة . من الأطفال للعمل، البعض منهم بسبب تردي ظروفهم الاجتماعية، التي أجبرتهم على أن يكونوا أفرادا كافلين بدلا من أن يكونوا مكفولين ولو بمقابل قليل جدا"

وبالنسبة لقطاع التجارة فهو لم يسلم فيه الأطفال من الإنتهاكات، حيث تعج مختلف الأسواق الشرعية والفوضوية، بمئات الأطفال من مختلف الأعمار للعمل وكسب الرزق وتلبية متطلبات الأسرة.

***في مدينة برج بوعرييج:** تشهد هذه المدينة نموا كبيرا لظاهرة عمالة الأطفال في سن مبكرة، حيث يقوم هؤلاء الأطفال بجمع النحاس والألمنيوم والنفايات البلاستيكية وحملها على ظهورهم، وذلك لبيعها لبعض التجار الممارسين لهذه المهنة، حيث يقومون بوزن هذه النفايات البلاستيكية قبل تقديمها للتجار تجنبا للإحتيال عليهم ببعض الدنانير وهناك من يقصد السوق اليومي للخضر والفواكه لبيع الأكياس البلاستيكية مقابل 5 دنانير للكيس الواحد، ويبدأ الأطفال العمل يوميا منذ مطلع الصباح حتى الواحدة زوالا.

وفي مقبرة سيدي بتقى بوجريج يتواجد بها أطفال يحملون أغصان الأشجار والورود، وهي نباتات جاهزة للغرس وموجهة للبيع للعائلات وأهالي الموقى الذين يفضلون إحاطة موتاهم وذويهم ببعض النباتات والأشجار بسعر 300 دج للشجرة.

***في مدينة المسيلة:** تنتسح فيها ظاهرة عمالة الأطفال حيث يقوم هؤلاء الأطفال بحجز أماكن في الأسواق الأسبوعية منذ الصباح الباكر . حتى يتسنى لهم بيع ما جلبوه معهم والحصول على مردود مالي يعينون به به أسرهم، وذلك: ببيع مختلف السلع مثل: أدوات المطبخ، الخضر والفواكه الحلويات والمشروبات وغيرها.

***في ولاية الجلفة:** تستقطب الأسواق اليومية والأسبوعية وكذا مستودعات بيع الإسمنت ومواد البناء والدقيق، العديد من الأطفال الذين يعملون في مجال حمل أكياس الإسمنت أو الدقيق على عربات يدفعونها أو يجرونها على مسافات طويلة تعد بالكيلومترات مقابل مبالغ ضئيلة جدا. والملاحظ في السنوات الأخيرة دخول نسبة كبيرة من الأطفال إلى عالم الشغل في سن مبكرة أغلبهم أجبرتهم الظروف المعيشية القاسية إلى مغادرة مقاعد الدراسة .

فهناك تزايد لظاهرة عمالة الأطفال في كل من (عين وسارة، حاسي بحبح، حد الصحاري ومسعد) خاصة في فصل الصيف منهم من يعرض سلعته المتمثلة في مواد غذائية وخبز إلى غير ذلك، مستعملين عبارات تستعطف المارة

وتجلبهم لشراؤها، وآخرون يبيعون السجائر أمام المقاهي وفي محطات سيارات الأجرة، وبعضهم يمارسون مهنة حراسة السيارات في مختلف الأحياء الكبيرة وأمام الإدارات العمومية .

***في مدينة ورقلة:** تقوم بعض الشبكات التي تعمل في الخفاء باستغلال الشرائح المحرومة من المتشردين والمعوزين، وهي تركز في نشاطها على مدمنين على المخدرات، وبطالين، وفقراء وأشخاص دون مأوى فتوفر لهم الحماية مقابل خدماتهم التسولية، فتلجأ هذه الشبكات إلى التعاون مع بعض العائلات التي تقوم بتأجير أبنائها مقابل مبلغ شهري من تلك الشبكات.

***في مدينة وادي سوف:** يشجع الأولياء ومهما كانت وضعيتهم الإجتماعية أبنائهم منذ نعومة أظافرهم، على اقتحام عالم التجارة بصفة خاصة ولو برأسمال صغير ينمو مع تقدم الطفل في السن وما أن يصل إلى مرحلة الشباب حتى يستقل بمشروعه الخاص.

وهناك الكثير من الأنشطة التجارية التي يحتكرها الأطفال، كالبيع بالتجوال للصحف والجرائد في شوارع وأزقة المدينة، وبيع التين الشوكي والمتاجرة في القطع الميكانيكية للدراجات الهوائية إلى جانب بيع الكتب المدرسية. وفي ظروف جد صعبة لا يستطيع الطفل أن يتحمل قساوتها.

***في مدينة غرداية:** ويتوزع الأطفال العاملون على ورشات البناء والمحلات التجارية، والبيع في الأسواق والشوارع حيث يتهافت عدد كبير من الأطفال صغار السن على قطاع البناء كونه يدر مالا أكثر من قطاع التجارة، رغم صعوبة العمل فيه تحت لفحات الشمس المحرقة، والمتجول في الأسواق يلاحظ تواجد عدد كبير من هؤلاء الأطفال يبيعون الخضر والفواكه على قارعة الطريق، أو داخل محلات تجارية وبعضهم ينقل البضائع بواسطة عربات، تكون أحيانا ثقيلة تفوق قدراتهم البدنية فيستعينون بغيرهم لمساعدتهم لأداء عملهم المرهق.

***في الولايات الساحلية:** يعمل الأطفال كصيادين للسمك كما يسارع الأطفال خاصة مع بداية فصل الصيف إلى شاطئ البحر، بحثا عن لقمة العيش حيث يوفر هؤلاء الباعة الصغار كل شيء للمصطافين مثل: كراء المظلات، بيع أكلات خفيفة مثلا: المحاجب والبيتزا وأنواع المثلجات والمشروبات الغازية، وحراسة سيارات المصطافين وذلك نظير مبالغ مالية محدودة.

3-1-2- عمالة ريفية:

لا تزال بعض الأسر الريفية تؤكد على الدور الإقتصادي للطفل الصغير في العمل الزراعي. حتى أن كثيرا من الأسر تدفع الطفل إلى مجال العمل في سن مبكرة مضحية بتعليم أطفالها، حتى مرحلة متقدمة من العمر.

فيضطر الطفل للعمل معظم وقته في أعمال شاقة، وسرعان ما توكل إليه الأعمال الصعبة كالحرث والزرع والسقي بالإعتماد على وسائل قديمة، كما تسند إليه وهو في سن جد مبكرة الأعمال الخطيرة كتحضير الأسمدة الكيماوية أو المبيدات الحشرية، التي تجعله عرضة للتسمم الكيميائي إضافة إلى تعرضه للفتحات الشمس الحارة وبرودة الطقس ولسعات الحشرات والزواحف. وقد كشف تحقيق ميداني حول عمالة الأطفال في الجزائر أنجزه "مرصد حقوق الطفل" في بعض ولايات الوسط.

حيث أكدت النتائج إقبال الأطفال على ممارسة النشاط الزراعي 57 طفلا ممارسا للنشاط الزراعي، وحرفة الرعي إستحوذت عددا كبيرا من عمالة الأطفال 197 طفلا، ومربوا الماشية 48 طفلا. (فاطمة رحامي، 2009، ص90)

وفي الولايات ذات الطابع الزراعي مثل: (تيبازة، تيزي وزو، عين الدفلى) وفي القليعة يقوم الأطفال ببيع الديك الرومي الذي يربي بكثرة في المنطقة، كما يعمل الأطفال في ولاية باتنة في بعض المناطق الريفية في خدمة الأرض، كالحرث والبذر والحصاد والسقي والجني لبعض المحاصيل، مثل جني المشمش في منطقة نقاوس مقابل مبالغ مالية محدودة.

في ولاية سكيكدة: يعمل الأطفال في " المستثمرات الفلاحية المتخصصة في زراعة البطاطا، حيث يجني منها الأطفال 600 دينار يوميا، وفي منطقة الحروش يتوجه الأطفال العاملون إلى المزارع والحقول التي أنهى ملاكها جني محاصيلها محاولة منهم نبش التراب، عسى أن يعثروا على حبات البطاطا التي خلفها محراث الفلاحين وذلك في الصباح الباكر مشيا على الأقدام.

في ولاية الجلفة: تعيش آلاف الأسر المعوزة عبر مختلف المناطق النائية حياة قاسية وحرمانا حقيقيا تحت وطأة الفقر والحاجة، بالرغم من الجهود المبذولة من أجل التكفل بهذه الفئات التي لا تجد إمكانية لتغيير وتحسين أوضاعها المعيشية المزرية، مما جعل الكثير من الأسر توافق على عمل أبنائها الصغار لسد رمق العيش وضمان استمرارية الحياة، رغم أنها موجعة ومؤلمة " وفي المستثمرات الفلاحية تخفي بين أشجارها ووسط حقولها عدد الأطفال، خاصة في مواسم جني المحاصيل حيث يعمل الكثير من الأطفال تحت أشعة الشمس الحارقة مقابل مبالغ مالية زهيدة، لا تتعدى في أحسن الأحوال 250 دينار البعض منهم يدفعونه كأجرة لأصحاب النقل العمومي والبعض يحتفظون به.

في ولاية تامنراست: يعمل الأطفال في رعي الأغنام فمثلا نجد " لدى البدو الطوارق أن الإبن لدى بلوغه الخامسة يدفع مع إخوته للتعليم في رعي الأغنام، كما أن دخوله سن السادسة يعتبر إنتقالا من حياتهم داخل المخيم إلى حياة أكثر شمولية، تتميز بتعلم تفصيل ملابسه والتحكم في صناعة الجلود وذلك لبيعها. هذه عينات قليلة من آلاف الأطفال العاملين في أنشطة متنوعة ومختلفة والتي نشاهدها في الجزائر وهدفهم واحد وهو جمع بعض المال، منهم من يعين به أسرته على تلبية بعض الضروريات والبعض الآخر يؤمن به متطلباته.

وعليه فإن أغلب الأطفال العاملين في الجزائر يعملون في القطاع الغير مهيكّل لأن هذا القطاع غالبا ما يلجأ إلى التهرب من القانون، فلا يصرح بعدد العمال لديه ولا عن حالتهم تهربا من الضرائب ومن تسديد نفقات الخدمات الإجتماعية، وكثيرا ما يعتمد القطاع على العمالة الصغيرة لأنها عمالة غير مكلفة وذات طوعية كبيرة.

ويتواجد عدد قليل من الأطفال العاملين في القطاع المهيكّل وهذا راجع إلى وجود القوانين التي تمنع عمالة الأطفال في المؤسسات المهيكلة وفي سن معين، ورغم ذلك هناك بعض التجاوزات والمخالفات لهذه القوانين، حيث تقبل بعض المؤسسات المهيكلة عمل الأطفال لأنهم غير واعين بحقوقهم، ولا يتسببون في أية مشكلة فهم منضبطون يتقبلون العمل المكرر والممل بدون شكوى، لذا يكفون بأعمال يرفضها الكبار، لأنهم يعتبرونها تمس شرفهم وهم أكثر قابلية للثقة ولا يسرقون ولا يتغيبون كثيرا مثل الكبار. غير أن عدم الإلتزام بتطبيق قانون العمل الخاص بمنع عمالة الأطفال يؤدي إلى ظهور البطالة عند البالغين وذلك نظرا للجوء أصحاب الأعمال إلى تشغيل الصبية لضعف أجورهم وسهولة قيادتهم، والتهرب من قوانين التأمينات الإجتماعية وذلك معناه تقلص فرص العمل أمام الشباب والإستغناء عنهم بأطفال لم يصلوا إلى سن العمل بعد.

4- أرقام عن عمالة الأطفال في الجزائر:

تمثل الطفولة تقريبا ثلث سكان الجزائر فحسب الديوان الوطني للإحصائيات قدر عدد الأطفال في الجزائر ب 13 مليون طفل (30) من إجمالي السكان (ONS, 2019, p 2). ، وهي الفئة التي تتطلب أكثر عناية وتكفلا . حسب الخصائص السوسيوديمغرافية للأطفال المشتغلين سمح المسح العنقودي السادس من دراسة عمالة الأطفال عند الفئة ما بين 5 و 17 سنة حسب المتغيرات السوسيوديمغرافية. وقد ضمت عينة الدراسة 2110 طفل مشتغل ضمن 34682 طفل تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 17 سنة ممن مسهم المسح.

1-4- عمالة الأطفال حسب الجنس والسن:

جدول (1) توزيع الأطفال المشتغلون حسب السن والجنس

الجموع	الأمث	الذكور		
20814	10026	10788	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 11-5 سنة
583	201	388	عدد الأطفال المشتغلون	
2,8	2	36	إسبة المشتغلون	
7398	3598	3800	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 14-12 سنة
718	306	410	عدد الأطفال المشتغلون	
9,7	8,5	10,8	إسبة المشتغلون	
6470	3084	3386	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 17-15 سنة
809	241	562	عدد الأطفال المشتغلون	
12,5	78	16,6	إسبة المشتغلون	
34682	16708	17974	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 17-5 سنة
2110	748	1360	عدد الأطفال المشتغلون	
6,08	4,48	7,57	إسبة المشتغلون	

Source: MSPRH, UNICEF et FNUAP, (2019), Suivre de la situation des enfants et des femmes, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019- 2020, MSPRH, Alger, p30.

قاعدة بيانات المسح العنقودي السادس هناك 2110 طفل يعملون عبر المستوى الوطني، تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 17 سنة، وهو ما يمثل 6,08 % من مجموع الأطفال ما بين 5 و 17 سنة الذين مسهم المسح وتختلف هذه النسبة كثيرا عن ما صرحت به المصادر الرسمية (0.5%) ، فهي تفوق بستة أضعاف. ويقارب متوسط عمر الأطفال المشتغلين 14 سنة (13,93 سنة)، مع فرق كبير بين الذكور والإناث لصالح الذكور (13,86 و 864 سنة على التوالي).

في كل الفئات يمثل الذكور اغلب الأطفال المشتغلين مقارنة بالإناث (64,45%)، حيث تزيد هذه النسبة شيئا ما عن ما سجل في المسح العنقودي الرابع الذي اجري ما بين 2012 - 2013 (56,94%). ويرجع الاختلاف بين الجنسين لاعتماد الأسر الجزائرية والعربية عامة على الذكور أكثر من الإناث في الإعمال خارج البيت. كما يرتفع الفارق بين الجنسين كلما ارتفع عمر الأطفال، فهو يفوق الضعف عند فئة الأطفال ما بين 15 و 17 سنة، ويقل كثيرا عنه عند الأطفال ما بين 5 و 14 سنة. أما حسب الفئة العمرية، يتبين من نتائج المسح أن كل الفئات مستهدفة للعمالة بنسب متفاوتة نوعا ما (27,63% و 34,03% و 38,34% على التوالي، ومنه نستنتج أن كلما ارتفع عمر الطفل كلما زاد إقباله على العمل.

2-4- عمالة الأطفال حسب مكان الإقامة:

جدول رقم 2 توزيع الأطفال المشتغلون حسب مكان الإقامة والسن

المجموع	إيف	حضر		
20814	7750	13064	عدد الإيف للأطفال	الأطفال ما بين 5-11 سنة
583	290	293	عدد الأطفال المشتغلون	
2,80	3,74	2,24	إسبة المشتغلون	
7398	2697	4701	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 12-14 سنة
718	381	337	عدد أطفال المشتغلون	
9,71	14,13	7,17	إسبة المشتغلون	
6470	2173	4297	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 15-17 سنة
809	393	416	عدد أطفال المشتغلون	
12,50	18,09	9,68	إسبة المشتغلون	
34682	12620	22062	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 17-5 سنة
2110	1067	1051	عدد أطفال المشتغلون	
6,08	8,45	4,76	إسبة المشتغلون	

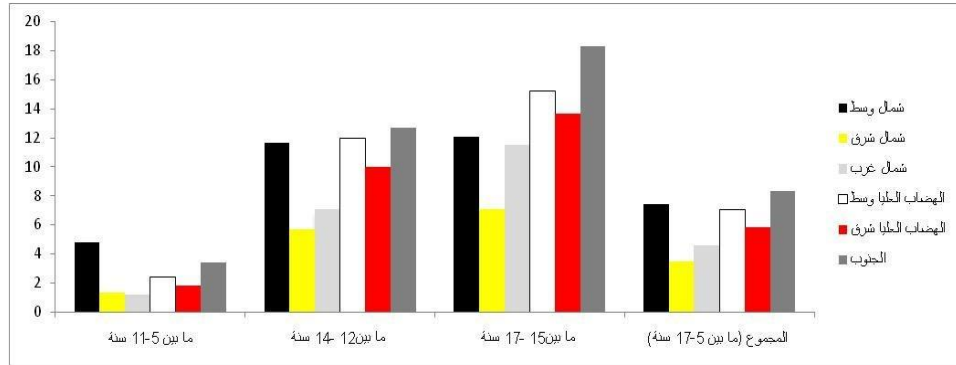
Source: MSPRH, UNICEF et FNUAP, (2019), Suivre de la situation des enfants et des femmes, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019- 2020, MSPRH, Alger, p30

عامة يتبين من الجدول 2 أن تقريبا لا يوجد فروق حسب مكان الإقامة فيما يخص عمالة الأطفال، بما أن 50,57% من الأطفال الذين يعملون في السن ما بين 5 و 17 سنة يقيمون في المناطق الريفية مقابل 49,81% في المناطق الحضرية. أما حسب العمر، هناك فروق حسب المنطقتين تتعدى في بعض الأحيان الضعف، وذلك ابتداء من 12 سنة، لصالح المناطق الريفية، وهو عكس ما جاء في المسح العنقودي الرابع. يرجع الاختلاف إلى صعوبة الحياة في

الريف مما يدفع بأطفالها إلى العمل، إضافة إلى سهولة الحصول على عمل في مجال الزراعة كجمع المحاصيل الزراعية أو بيعها وصناعة المنتجات التقليدية وبيعها في الطرقات.

3-4- عمالة الأطفال حسب المنطقة الجغرافية:

الشكل البياني رقم 1: توزيع الأطفال المشتغلون حسب مكان الإقامة والسن



Source: MSPRH, UNICEF et FNUAP, (2019), Suivre de la situation des enfants et des femmes, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019- 2020, MSPRH, Alger, p30

يتبين من النتائج المستخلصة من قاعدة بيانات المسح العنقودي السادس أن المنطقة الجغرافية الشمالية الوسطى هي أكثر المناطق استهدافا لعمالة الأطفال. فحسب الفئة العمرية نجد أن في الفئة ما بين 5 و 11 سنة تحتل منطقة شمال وسط المرتبة الأولى لضمها أكثر من نصف الأطفال المشتغلين في هذه الفئة (55,40%)، وتحفظ هذه المنطقة بالمرتبة الأولى عند فئة الأطفال من 12 إلى 14 سنة (34,65%)، ثم تليها منطقة الهضاب العليا الشرقية (16,16%) والمنطقة الجنوبية (15,18%). وتبقى المرتبة الأولى للمنطقة الشمالية الوسطى (26,7%) عند الفئة الأكبر سنا (15-17 سنة)، تليها كل من المنطقة الجنوبية (17,43%) والمنطقة الشمالية الغربية (16,07%) ومنطقة الهضاب العليا الشرقية (15,95%). ويعود انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المنطقة الشمالية الوسطى لغلاء المعيشة في مدنها من جهة وسهولة الحصول على عمل وتنوعه من جهة أخرى، حيث تتمتع هذه المنطقة بفرص عديدة ومختلفة لممارسة نشاطات كالبيع في الشوارع وتحميل السلع في أوقات الدراسة وخارجها.

4-4- عمالة الأطفال حسب ت مدرس الطفل:

جدول رقم 3 توزيع الأطفال المشتغلون حسب التحاقهم بالمدرسة والسنة

المجموع	لا	نعم		
20814	1150	19664	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 11-5 سنة
583	18	564	عدد أطفال المشتغلون	
2,8	1,6	2,9	نسبة المشتغلون	
7398	323	7075	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 14-12 سنة
718	69	649	عدد أطفال المشتغلون	
9,71	21,3	9,2	نسبة المشتغلون	
6470	1402	5068	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 17-15 سنة
809	351	458	عدد أطفال المشتغلون	
12,5	25,04	9,04	نسبة المشتغلون	
34682	2875	31807	عدد الأجمالي للأطفال	الأطفال ما بين 17-5 سنة
2110	438	1671	عدد أطفال المشتغلون	
608	1524	525	نسبة المشتغلون	

Source: MSPRH, UNICEF et FNUAP, (2019), Suivre de la situation des enfants et des femmes, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019- 2020, MSPRH, Alger, p30

يمثل الجدول 3 توزيع الأطفال المشتغلين حسب مزاولتهم للدراسة خلال السنة التي اجري فيها المسح، فتبين أن تقريبا ثلاثة أرباع الأطفال المشتغلين هم ممتدرسين %79,19 مقابل 20,91 من غير الممتدرسين مما يدل على وجود عدد معتبر من الأطفال في سن الدراسة خارج أصور المدرسة ومقارنة بنتائج المسح العنقودي الرابع نجد أن نسبة الأطفال المشتغلين والمتمدرسين في نفس الوقت أي انهم يعملون خارج أوقات الدراسة انخفضت ما بين المسحين بمقدار 17 نقطة تقريبا، مما يدل على ارتفاع نسبة التخلي عن الدراسة خلال هذه الفترة بما أن نسبة عمالة الأطفال ارتفعت ولكن عدد الأطفال المشتغلين والمتمدرسين في نفس الوقت انخفض، وهذا يشير إلى خطورة الوضع بالنسبة للطفل والمجتمع. إن ترك الأطفال لمقاعد الدراسة في وقت مبكر يؤثر على الطفل من حيث نموه العقلي والصحي ومستقبله الاجتماعي، ولا يتوقف الأمر عند الطفل فقط بل ما يمس الكفل سوف تكون له عواقب وخيمة على المجتمع حيث يعتبر وهم شباب المستقبل ركيزة المجتمع. كما يتبين من خلال نتائج الدراسة أن كلما ارتفع عمر الطفل كلما قلت نسبة ت مدرس الأطفال المشتغلين. فالأطفال ما بين 15 و 17 سنة. اقل ت مدرسا (56,61 %) مقارنة بالأطفال ما بين 5

و 11 سنة و 12 و 14 سنة (96,74% و 90,39% على التوالي)، مما يشير إلى أن عند بعض الأسر خاصة مع تدهور أوضاع المعيشة في المجتمع الجزائري أصبح توفير قوت العيش أهم من بقاء الطفل في صفوف المدرسة.

4-5- عمالة الأطفال والمستوى المعيشي للأسرة:

جدول رقم 4 توزيع الأطفال المشتغلون حسب المستوى المعيشي للأسرة

الجموع	غنا	متوسط	فقير		
20814	7642	4168	9004	عدد جماعيا للأطفال	ما بين 11 سنة
583	195	113	275	عدد طفل المشغولون	
2,8	2,55	2,7	3,05	النسبة المشغولون	
7398	1897	1487	3014	عدد جماعيا للأطفال	ما بين 12-14 سنة
718	201	140	377	عدد طفل المشغولون	
9,71	10,6	9,4	12,51	النسبة المشغولون	
6470	2755	1253	2462	عدد جماعيا للأطفال	ما بين 15-17 سنة
809	259	101	448	عدد طفل المشغولون	
12,5	9,40	8,1	18,2	النسبة المشغولون	
34682	13294	6908	14480	عدد جماعيا للأطفال	بين 17-5 سنة
2110	656	354	1100	عدد طفل المشغولون	
6,08	4,93	5,12	7,6	النسبة المشغولون	

تشير المعطيات المسح العنقودي السادس إلى وجود علاقة طردية بين عمالة الأطفال والمستوى المعيشي للأسرة، حيث ترتفع عمالة الأطفال كلما انخفض المستوى المعيشي للأسرة، وذلك بسبب عوزها وفقرها فهي تكون في حاجة لمشاركة جميع أفرادها مهما كان جنسهم و سنهم في تلبية حاجياتها من مأكول وملبس، وتقل هذه المشاركة كلما تحسنت الوضعية المادية للأسرة. وحسب الفئة العمرية تبقى عمالة الأطفال أكثر انتشارا في الأسر الفقيرة مهما كان عمر الطفل. وقد تبين من نتائج هذا المسح خروج أطفال الأسر الغنية الذين يتراوح عمرهم ما بين 12 و 17 سنة للعمل (9,89%)، بالرغم من يسر حالة أسرهم المادية وهي بالتالي ظاهرة تثير الانتباه ويمكن تفسير ذلك إما برغبة الطفل في العمل من اجل الاستقلالية المادية أو ايلاء بعض الأولياء لمهام وأنشطة لأبناء خارج أوقات الدراسة.

5- مناقشة نتائج الدراسة:

تبين من نتائج الدراسة أن ظاهرة عمالة الأطفال في الارتفاع في المجتمع الجزائري، وهي تمس الذكور والإناث بدرجات متفاوتة. يمثل متوسط عمر الأطفال المشتغلين تقريبا 14 سنة، ويدل هذا على صغر سنهم، كما أن الفتيات المشتغلات اصغر سنا من الذكور، حيث يمثل متوسط عمرهن اقل من 9 سنوات. إن تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسر الجزائرية وارتفاع المستوى المعيشي بصفة عامة، أجبر الأولياء إلى بعث أطفالهم للعمل دون المبالاة بخطورة الظاهرة على صحة ومستقبل الطفل، ذكرا كان أم أنثى. فرغم اعتماد الأسرة الجزائرية بالدرجة الأولى على الذكور، إلا أن الحاجة إلى توفير القوت اليومي تجبرهم للاستعانة ماديا بالإناث. لم يبقى عمل الأطفال مقتصر على أطفال الريف، بل تعدى ذلك ليعم المناطق الحضرية وبدرجات أكبر خاصة في المدن الكبرى، حيث تزداد مستلزمات الأسر الحضرية مقارنة بالأسر الريفية. فالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر والتي أثرت سلبا على الوضعية المادية والاجتماعية للأسر الجزائرية مما ألزمهم ببعث أطفالهم للعمل، حتى الأطفال ذوي الصعوبات الوظيفية. وبالتالي يعتبر الفقر عاملا أساسيا في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعنا، إلا انه ليس العامل الوحيد فحسب معطيات المسح العنقودي السادس هناك فئة من الأطفال المشتغلين ينتمون إلى الأسر الغنية مما يدل على أن المجتمع الجزائري يعيش تحولات حادة من حيث سلوكيات أفرادها في مجالات عدة، ويزيد من حدتها تدهور الأوضاع المادية والاجتماعية نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر والعالم عامة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن تدرس الطفل ليس عائقا لخروجه للعمل، بما انه يعمل خارج أوقات المدرسة، مما زاد في انتشار هذه الظاهرة. إن للمستوى التعليمي للام دور في عمالة الأطفال. فكلما انخفض المستوى التعليمي للام كلما ارتفعت عمالة الأطفال. فالأم المتعلمة أكثر وعيا بخطورة الظاهرة على مستقبل ابنها وعلى حياته المستقبلية بصفة عامة.

6- توصيات الدراسة:

- وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن لنا أن نخرج بجملته من المقترحات تتمثل في:
- * اهمية نشر الوعي بين صفوف الأسر بأهمية التعليم ومكانته وحثهم على الدفع بأبنائهم إلى محاضن التعليم؛
 - * العمل على إرساء أسس للتنمية في الوسط الريفي من خلال إعطائه الأولوية في برامج التنمية التربوية، الاجتماعية والاقتصادية.
 - * احترام السن القانونية للطفولة وعدم إيلاج الطفل عالم الكبار جنسيا وجسديا وذهنيا، مع التنفيذ الصارم للاتفاقيات الدولية والتوصيات الملحقة بها.
 - * تفعيل دور مفتشيات العمل وتطوير أساليبها لمكافحة ظاهرة عمل الأطفال، ومتابعتها اليومي لتطبيق القوانين الخاصة بالقضاء عليها.
 - * إجراء دراسات معمقة حول محددات عمل الأطفال من خلال المسوحات النوعية والكمية، وتسليط الضوء أكثر على باقي المحددات خاصة المتعلقة بالأسر واستغلال ذلك لتوجيه السياسات العامة لمعالجة الظاهرة.

قائمة المراجع:

- سامية شرفة(2002-2003)، مساهمة في دراسة الأسباب النفسية والإجتماعية لظاهرة عمل الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة إشراف: د / عبلة رواق ، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، ص95.
- ريما الشويكي شادي جابر(2003)، استغلال الأطفال اقتصاديا، المركز العربي للمصادر والمعلومات، الوضع في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمناجمنت عدد 2 ، جامعة تلمسان، الجزائر، ص4.
- مراد بلخير(2006)، عمالة الأحداث بين الإشتغال والاستغلال مذكرة ماجستير غير منشورة، إشراف د/ عبد الغني مغربي ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر، ص14.
- محمد علاء الدين عبد القادر(2003)، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية 2003، ص15.
- فتيحة زماموش(2009)، أكثر من مليون و500 ألف طفل جزائري في سوق العمل أجساد صغيرة بأيدي كبيرة، جريدة الخبر العدد. 5755. الجزائر، ص 14.
- جمال عميروش(2009)، استغلال الأطفال في أعمال شاقة بتيزي وزو، جريدة الفجر، العدد 2671 ، الجزائر ، 21 /07/2009. ص 12
- 3- فاطمة رحمان(2009)، أطفال يجمعون الخردة المسرطنة وآخرون يبيعون الرغيف بتيبازة جريدة الشروق، العدد 2523. الجزائر ، 3 فيفري 2009 ، ص 29.
- جميلة بن شهرة(2009)، أطفال تيسمسلت تائهون بين جمع النفايات وبيع الجرائد، جريدة الفجر ، العدد 2675 ، الجزائر، 26/07/2009 ، ص 12-2 ش فيصل، 1.5 مليون طفل يعملون في الجزائر، جريدة الخبر ، العدد 5666 الجزائر 13 جوان 2009 ، ص 15.
- MSPRH, UNICEF et FNUAP, (2015), Suivre de la situation des enfants et des femmes, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019- 2020, MSPRH, Alger.
- Ministère de la santé, de la population et de la reforme hospitalière - ONS: Enquête nationale à indicateurs multiples». Rapport final. MICS 4. 2012-2013.
- Ministère de la santé, de la population et de la reforme hospitalière - ONS: «Enquête nationale à indicateurs multiples». Rapport final. MICS 6. 2019.
- ONS (2019), DEMOGRAPHIE ALGERIENNE, Algérie, n° 890/Bis.
- OIT, << Rapport de la Réunion d'experts des statistiques du travail >>, Programme des activités sectorielles, MELS / 2008 / III, Genève, 1er -10 avril 2008. ISBN 978-92-2-221151-7.
- Organisation internationale du travail (OIT), (2000): Recommandations internationales en vigueur sur les statistiques du travail. Genève